SEEN

تحليل محدث لمخاطر الحماية المرتبطة بالنزاع وتداعياتها الإنسانية

سوريا | حلب

كانون الثاني / يناير 2026

جدول المحتويات

مخاطر الحماية التي تتطلب اهتمامًا عاجلًا

الإجراءات العاجلة المطلوبة

السياق

الأضرار التي تلحق بالمدنيين والعنف القائم على النوع الاجتماعي

الحوكمة، فجوات الحماية، وتآكل قدرات التأقلم

تحليل مخاطر الحماية

الاستجابة

التوصيات

الملخص التنفيذي

أسفرت الاشتباكات المسلحة الأخيرة في حلب عن تدهور سريع في بيئة الحماية، ويتميز ذلك بالقتال داخل أحياء مكتظة بالسكان، والنزوح القسري واسع النطاق، وتفكك آليات حماية المدنيين. تزامن التصعيد مع توسع نقاط التفتيش الأمنية، وإغلاق طرق النقل الرئيسية، وزيادة استخدام الملاجئ الجماعية التي تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير الحماية.

على الرغم من تأثر جميع المدنيين في حلب، وبالأخص الأكراد ، إلا أن تأثير ذلك على أفراد مجتمع LGBTQIA+ يكون شديدًا بشكل غير متناسب ودائما، نتيجة لتقاطع العنف المسلح، والنزوح القسري، والوصمة الاجتماعية، وغياب الحماية القانونية والمؤسسية، والحوكمة الحكومية وغير الحكومية. أدت تآكل قدرات التأقلم، وممارسات الحكومة الانتقالية الطائفية والعنصرية، إلى جانب زيادة التعرض أثناء النزوح، والإيواء، وقيود الحركة، إلى زيادة مخاطر الحماية المهددة للحياة بشكل كبير.

تشير التحليلات التي أجريت خلال هذه الفترة إلى أن عدة مخاطر حماية قد وصلت إلى مستويات حرجة وعالية الشدة، مع احتمال قوي لتفاقم الوضع في حال استمرار الأعمال العدائية من فترة للثانية أو استمر النزوح لفترات طويلة أو عدم محاسبة السلطات الإنتقالية. على وجه الخصوص، المخاطر المرتبطة بالعنف الجسدي، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والإفصاح القسري عن الهوية، وقيود حرية الحركة، والتمييز العنصري، وخطاب التحريض المتطرف، والتهميش الديمغرافي والعرقي للمكونات السورية، هذا يتطلب اهتمامًا عاجلًا.

بدون تدخلات عاجلة ومستهدفة وحساسة لقضايا SOGIESC، والتمييز واثارة الكراهية ضد الأكراد والعلويين والدروز، يواجه الأفراد المتأثرون، لا سيما أفراد LGBTQIA+، والأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، احتمالًا كبيرًا للتعرض لأضرار جسيمة بما في ذلك العواقب المميتة.

مخاطر الحماية

التي تتطلب اهتمامًا عاجلًا في فترة التحليل الحالية تشمل

- الهجمات على المدنيين والقتل غير القانوني الناتج عن الاشتباكات المسلحة في المناطق السكنية.
- سوء المعاملة عند نقاط التفتيش الأمنية، خاصة بالنسبة للأشخاص غير المطابقين للنوع الاجتماعي.
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ضد النساء المثليات والأشخاص المتحولين، تفاقمه نقص خيارات الملاجئ الآمنة.
- الإفصاح القسري عن التوجه الجنسي أو الهوية الجندرية في الملاجئ الجماعية المزدحمة.
- الاستبعاد من الخدمات الإنسانية بسبب التمييز.
- الضيق النفسي الحاد الناتج عن الصدمات التراكمية والنزوح.
- القيود الشديدة على حرية الحركة بسبب إغلاق الطرق، ونقاط التفتيش، وتعطيل وسائل النقل.
- تخريب الممتلكات الخاصة للسكان.
- تهميش متعمد ومحاصرة ديمغرافية للأكراد في سوريا.
- التمييز العرقي البنيوي.
- العنصرية وخطاب الكراهية.
- تبرير القتل وممارست الجريمة بشكل منفلت ودون محاسبة.
- التأسيس لمشاكل اجتماعية بنيوية ستؤثر حتما بالمستقبل القريب على كافة المجتمعات السورية.
- التنكيل بالمعتقلين في مراكز الاعتقال الميدانية او التابعة للدولة.
- زيادة نسب الاعتقالات والاخفاءات القسرية.

الإجراءات العاجلة المطلوبة

يتطلب الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تفاقم نتائج الحماية واعتماد آليات تأقلم ضارة. تشمل الأولويات ما يلي

- ضمان التنقل الآمن وخيارات النقل الطارئ للأفراد الذين يواجهون تهديدات وشيكة.
- توسيع بدائل الملاجئ الآمنة خارج الإيواء الجماعي للأفراد من LGBTQIA+ المعرضين لخطر متزايد.
- تكثيف المساعدات النقدية المرتبطة بنتائج الحماية، بما في ذلك النقل والإسكان المؤقت.
- تعزيز مسارات الإحالة السرية لإدارة حالات الحماية، والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعم النفسي والاجتماعي.
- تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية لضمان استجابات حساسة لقضايا SOGIESC، تركز على الناجين، ولا تعرض الأفراد لأضرار إضافية.
- إدانة ممارسة السلطات الانتقالية بحق المكونات الكردية والعلوية والدرزية، والسعي نحو محاسبة دولية شفافة.

السياق

منذ سقوط نظام الأسد وتولّي الحكومة الانتقالية زمام السلطة، سُجّلت سلسلة من الانتهاكات البنيوية التي استهدفت عدة مكوّنات سورية. وقد اتّسمت هذه الممارسات بغياب المساءلة، وبطابع طائفي متشدّد، تجلّى بشكل واضح في سلوكيات عناصر السلطة في السويداء والساحل وحلب، وكذلك في الانتهاكات المرتكبة بحق مدنيين عُزّل في محافظات حمص وحماة.

أدّى التصعيد الأخير في المواجهات المسلحة في مدينة حلب إلى تدهور سريع في بيئة الحماية. فقد اندلع القتال داخل أحياء مكتظّة بالسكان، بالتوازي مع توسّع نقاط التفتيش الأمنية، والإغلاق المتقطّع للطرق الرئيسية، وتعطيل الخدمات الأساسية، وإصدار أوامر إخلاء من قبل الحكومة السورية الانتقالية لسكان المناطق المحيطة بخطوط الاشتباك. وأسهمت هذه التطورات في زيادة تعرّض المدنيين للعنف، وفرض قيود مشدّدة على حرية الحركة، وتآكل قدرات التأقلم التي كانت هشّة أصلًا، إلى جانب تصاعد الممارسات المتطرّفة للسلطات القائمة.

ولا تقتصر ديناميكيات النزاع في هذا السياق على الأعمال العدائية المباشرة فحسب، بل تتّسم أيضًا بتنامي عسكرة الفضاء المدني. إذ باتت التدابير الأمنية تعتمد بشكل متزايد على أنماط تنميط قائمة على النوع الاجتماعي والعرق/الإثنية، إلى جانب ممارسات تنفيذ تقديرية واسعة. وبالنسبة لأفراد مجتمع LGBTQIA+، يترجم هذا الواقع إلى بيئة مخاطر مركّبة، يتقاطع فيها العنف المسلح مع التمييز البنيوي، والوصم الاجتماعي، والإطار القانوني ذي الطابع التجريمي، ما يُنتج تهديدات حماية حادّة ومنهجية في آنٍ واحد، تمتد آثارها إلى مختلف مكوّنات المجتمع السوري.

الأضرار الواقعة

العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتأثير غير المتناسب

تم الإبلاغ عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين كنتيجة مباشرة للأعمال العدائية داخل المناطق السكنية، مع تعرّض النساء والأطفال والفئات المُهمَّشة لمستويات أعلى من المخاطر. وإلى جانب العنف المرتبط بالنزاع المسلح، لوحظ تصاعد ملحوظ في العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشكال أخرى من الانتهاكات المرتبطة بالنزوح القسري، والاكتظاظ، وتآكل آليات الحماية الاجتماعية.

تواجه النساء، والنساء المثليات، والأشخاص المتحوّلين جندريًا، وأفراد ذوي تنوّع في التوجّه الجنسي والهوية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية (SOGIESC)، مخاطر متزايدة من العنف الجنسي، والتحرّش، والاستغلال، لا سيّما في البيئات التي تفتقر إلى الخصوصية وتشهد اختلالات حادّة في موازين القوة. وبالنسبة لأفراد مجتمع LGBTQIA+، لا ينشأ العنف عن عوامل ظرفية فحسب، بل يتغذّى أيضًا من العداء المرتبط بالتصوّرات الأخلاقية والاجتماعية النمطية حول "الانحراف"، ما يضاعف حدّة الانتهاكات ويعزّز أنماط الإفلات من العقاب.

وقد أدّى الأثر التراكمي للتعرّض المتكرّر للعنف، والخوف من الإفصاح عن الهوية، وغياب آليات الإبلاغ الآمنة، إلى انخفاض معدّلات التبليغ، الأمر الذي يحجب الحجم الحقيقي للأضرار ويُفاقم في الوقت ذاته مستويات الضيق النفسي.

01 النزوح، الإيواء، والوصول إلى الخدمات

أدّى التصعيد الأخير إلى موجات نزوح قسري، غالبًا ما حدثت بشكل مفاجئ وغير مخطّط له. لجأت أعداد كبيرة من الأسر النازحة إلى ملاجئ جماعية مكتظّة تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير الحماية. ولا توفّر هذه الملاجئ ترتيبات حسّاسة للنوع الاجتماعي، أو مساحات خاصة، أو آليات فعّالة للحماية من التحرّش والمراقبة.

وبالنسبة لأفراد مجتمع LGBTQIA+، غالبًا ما تشكّل الملاجئ الجماعية بيئات عالية الخطورة بدلًا من أن تكون مساحات آمنة. إذ يؤدّي خطر الإفصاح القسري عن التوجّه الجنسي أو الهوية الجندرية، إلى جانب العداء الاجتماعي من قِبل نازحين آخرين، إلى زيادة احتمالية تجنّب هذه الملاجئ أو مغادرتها في وقت مبكّر، ما يفاقم التعرّض للتشرّد، والاستغلال، والعنف.

ولا يزال الوصول إلى الخدمات الإنسانية غير متكافئ. إذ تحول التمييز، ونقص الوثائق الرسمية، والخوف من الانكشاف دون تمكّن أفراد LGBTQIA+—ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة—من الوصول إلى التسجيل، والمساعدات، ومسارات الإحالة. وتُسهم هذه العوائق في تعميق الاعتماد على آليات تأقلم غير رسمية وغير آمنة.

حرية الحركة وتعطيل سبل العيش

فرضت القيود على الحركة عبر نقاط التفتيش، وإغلاق الطرق، وتعطيل وسائل النقل، قيودًا جسيمة على قدرة المدنيين على البحث عن الأمان، أو الوصول إلى مصادر الدخل، أو الحصول على الخدمات الأساسية. وبالنسبة للأفراد ذوي التنوّع في التوجّه الجنسي والهوية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية (SOGIESC)، تنطوي الحركة على مخاطر إضافية نتيجة التنميط القائم على المظهر وفحوصات الهوية، ما يجعل التنقّل بحدّ ذاته محفّزًا محتملًا للاعتقال أو الإساءة.

علاوة على ذلك، يظلّ الانتقال إلى مناطق أخرى—بما في ذلك عفرين والبلدات المحيطة—مقيّدًا بشكل شديد نتيجة القيود التي تفرضها السلطات الواقعية المسيطرة على تلك المناطق.

كما تأثّرت سبل العيش بشكل كبير نتيجة عدم الاستقرار، والنزوح المتكرر، وارتفاع تكاليف المعيشة. ويواجه أفراد مجتمع LGBTQIA+، الذين يعانون أصلًا من التهميش الاقتصادي، مستويات غير متناسبة من الإقصاء من الأنشطة المدرّة للدخل. وفي ظل استمرار مدينة حلب في مواجهة أزمة إنسانية طويلة الأمد بعد أربعة عشر عامًا من النزاع المسلح، وما رافقه من تدمير واسع للبنية التحتية، إضافة إلى الآثار التراكمية للزلزال، تتفاقم الهشاشة الاقتصادية، ما يزيد من التعرّض للاستغلال، والابتزاز، واعتماد استراتيجيات تأقلم ضارّة تُعرّض الأفراد لمخاطر أكبر.

الحوكمة، فجوات الحماية، وتآكل قدرات التأقلم

تتطوّر الأزمة الحالية في سياق ضعف حوكمة الحماية ومحدودية القدرات المؤسسية على ضمان سلامة المدنيين. ولا تزال القرارات المتعلّقة بالأمن والوصول شديدة المركزية، مع غياب قنوات فعّالة لمشاركة المجتمعات المتأثرة أو آليات رقابة حسّاسة للحماية. كما تواجه الجهات الإنسانية قيودًا كبيرة في الوصول إلى المناطق المتضرّرة وتنفيذ تدخلات حماية موجّهة.

تاريخيًا، اعتمدت مجتمعات LGBTQIA+ في مدينة حلب على شبكات اجتماعية وآليات تضامن غير رسمية للتكيّف مع الأزمات. غير أنّ الأثر التراكمي للنزاع المطوّل، والنزوح المستمر، وتدهور الأوضاع الاقتصادية أدّى إلى تآكل هذه القدرات، حيث تنهار شبكات الدعم الاجتماعي وأنظمة الأمان بشكل متكرّر في حالات الطوارئ الممتدّة. وبالنسبة لأفراد مجتمع LGBTQIA+، غالبًا ما يكون الاعتماد على الأسرة أو المجتمع الأوسع غير ممكن بسبب الوصم أو الرفض، ما يجعلهم في وضعية هشاشة شديدة مع تآكل شبكات الأمان التقليدية.

مخاطر الحماية

الخطر 1: الهجمات على المدنيين والقتل غير القانوني

أدّت الاشتباكات المسلحة داخل مدينة حلب إلى تعرّض المدنيين لهجمات مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك القتل غير القانوني والإصابات الخطيرة الناتجة عن القصف، وإطلاق النار، والقتال داخل المناطق السكنية—ولا سيما في أحياء الشيخ مقصود، والأشرفية، وبني زيد، وليرمون، مع امتداد الآثار إلى مناطق قريبة مثل السريان والميدان. وقد أسهم انهيار الخدمات الأساسية وإصدار أوامر الإخلاء القسري في رفع مستوى المخاطر، خاصة خلال فصل الشتاء القاسي أو في الحالات التي يرفض فيها السكان الامتثال لأوامر الإخلاء، ما يزيد من احتمالات التعرّض للأذى أثناء البقاء في المناطق المتأثرة أو أثناء التنقّل. وتواجه الفئات المهمّشة—ولا سيما أفراد مجتمع LGBTQIA+—مخاطر مركّبة نتيجة محدودية الوصول إلى الملاجئ الآمنة، وقيود الحركة، وغياب آليات حماية ومساءلة فعّالة.

الخطر 2: الحصار والقيود غير القانونية على حرية الحركة

أدّت القيود المفروضة عبر نقاط التفتيش، وإغلاق الطرق، وتعطيل وسائل النقل إلى عرقلة حرية الحركة بشكل شديد، ما حدّ من الوصول إلى الأمان، والرعاية الصحية، والمساعدات الإنسانية، وسبل العيش. ويواجه الأفراد غير المطابقين جندريًا والأشخاص المتحوّلين مخاطر إضافية نتيجة التنميط القائم على المظهر، وفحوصات الهوية، والممارسات الأمنية التقديرية، ما يدفع العديد منهم إلى تقييد حركتهم بشكل كامل، الأمر الذي يؤدّي إلى العزلة، وتعذّر الوصول إلى الخدمات الأساسية، والاعتماد المتزايد على آليات تأقلم غير آمنة.

الخطر 3: العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري

أسهم تصعيد النزاع في زيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي، والتحرّش، والعنف من الشريك الحميم، وذلك نتيجة النزوح القسري، والاكتظاظ، والضغوط الاقتصادية، وتآكل الضمانات الاجتماعية والقانونية. ويواجه الناجون والناجيات تحدّيات كبيرة في الإبلاغ والوصول إلى الخدمات، بسبب الوصمة الاجتماعية، والخوف من الانتقام، وغياب مسارات إحالة سرّية وآمنة.

الخطر 4: الإفصاح القسري عن التوجّه الجنسي أو الهوية الجندرية

تُنتج الملاجئ الجماعية المكتظّة، ونقاط التفتيش، وترتيبات السكن غير الرسمية بيئات تنتهك الخصوصية بشكل جسيم. وتُسهم المراقبة، والاستجواب، والرقابة من قِبل الأقران في تعريض الأفراد لخطر الإفصاح القسري عن هوياتهم. ويؤدّي ذلك إلى تعرّض أفراد مجتمع LGBTQIA+ للتحرّش، والعنف الجسدي أو اللفظي، والطرد، والاستبعاد الاجتماعي.

الخطر 5: الضيق النفسي الحاد وتدهور الصحة النفسية

أدّى التعرّض المطوّل للعنف، والنزوح المتكرّر، والخوف المستمر من الإفصاح عن الهوية، والعزلة الاجتماعية إلى تفشّي الضيق النفسي، بما يشمل القلق، والاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة، وفي الحالات الأشد، أفكار إيذاء النفس أو الانتحار. وتتفاقم هذه المخاطر لدى أفراد مجتمع LGBTQIA+ نتيجة الصدمات التراكمية والحاجة الدائمة للتكيّف مع بيئات معادية وغير آمنة.

الاستجابة

التقدم في الحماية

استجابة لتصعيد الاشتباكات المسلحة في حلب، بدأت إدارة الحماية في SEEN باستجابات حماية محدودة رغم القيود التشغيلية ونقص الموارد. ركزت التدخلات الحالية على إدارة الحالات عن بعد، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي، والإرشاد عبر الخط الساخن، وتفعيل آليات الإحالة المتاحة.

مع ذلك، تفوق احتياجات الحماية والإنسانية نطاق الاستجابات الحالية. لا تزال مجتمعات LGBTQIA+ تواجه فجوات حادة في الوصول إلى خدمات الحماية بسبب الوصمة الاجتماعية، والخوف من الكشف عن الهوية، وغياب البرامج الحساسة لقضايا SOGIESC.

أجرت إدارة الحماية في SEEN تقييمًا سريعًا للمخاطر، وأظهرت النتائج الأولية ما يلي:

- لا تمتلك المنظمة حاليًا موارد مالية طارئة لتقديم مساعدات نقدية مباشرة، أو دعم التنقل، أو بدائل الإيواء الآمن، بخلاف التدخلات المحدودة للمرافقة الاجتماعية عن بعد، والخط الساخن، وإدارة الحالات، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

أي تأخير إضافي في الاستجابة، بالنظر لشدة المخاطر الحالية، من المرجح أن يؤدي إلى أضرار لا رجعة فيها، بما في ذلك فقدان الحياة أو التعرض القسري لأشكال مختلفة من العنف.

التوصيات

خلال الفترة المشمولة بالتحليل والفترات السابقة لها، يتطلّب الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسّقة لمنع تصعيد مخاطر الحماية والتخفيف من الآثار المهدِّدة للحياة الناجمة عن النزاع والنزوح في مدينة حلب. وتؤثّر مخاطر الحماية بشكل غير متناسب على أفراد مجتمع LGBTQIA+ والفئات المهمَّشة الأخرى، ما يستدعي تدابير مستهدفة، شاملة، وقابلة للتنفيذ الفوري.

الخطر 1: الهجمات على المدنيين والقتل غير القانوني

الحكومة وأطراف النزاع:

- اتخاذ خطوات فورية للحد م الأضرار الواقعة على المدنيين من خلال الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

الجهات الإنسانية والفاعلة في حماية المدنيين:

- إعطاء الأولوية لمراقبة الحماية الطارئة، وتوثيق الانتهاكات، وتفعيل آليات الإنذار المبكر، مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي يواجهها أفراد مجتمع LGBTQIA+ الذين قد يتعذّر عليهم الوصول إلى ملاجئ آمنة أو الفرار من الأعمال العدائية بشكل آمن.

الخطر 2: الحصار والقيود غير القانونية على حرية الحركة

الجهات المانحة:

- توفير تمويل مرن وسريع لدعم تدخلات التنقّل الآمن، بما في ذلك النقل الطارئ، والمساعدات النقدية المرتبطة بنتائج الحماية، ولا سيما للأفراد المعرّضين لخطر فوري عند نقاط التفتيش، إلى جانب توفير المستلزمات الأساسية ومواد الشتاء.

المجتمع الإنساني:

- المطالبة بتيسير الوصول الإنساني وتكييف نماذج تقديم الخدمات للحد من مخاطر التعرّض، بما يشمل اعتماد النماذج عن بُعد ومسارات إحالة سرّية للأفراد غير المطابقين جندريًا، مع إدانة ممارسات الحكومة الانتقالية التي تنتهك حقوق المدنيين.

الخطر 3: العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف من الشريك الحميم

قطاع الحماية والشركاء:

- تكثيف خدمات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يضمن أن تكون مرتكزة على الناجين/ات، وسرّية، وحسّاسة لقضايا التوجّه الجنسي والهوية والتعبير الجندري والخصائص الجنسية (SOGIESC)، بما في ذلك تعزيز مسارات الإحالة، وضمان الوصول إلى الدعم النفسي–الاجتماعي، وتوسيع بدائل الإيواء الآمن خارج الملاجئ الجماعية للنساء المثليات والأشخاص المتحوّلين.

الجهات المانحة:

- تخصيص تمويل مكرّس لخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تشمل صراحةً الناجين/ات من مجتمع LGBTQIA+، مع الاعتراف بتعرّضهم المتزايد للعنف وبالعوائق التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات العامة.

الخطر 4: الإفصاح القسري عن الهوية

الجهات الفاعلة في مجال الحماية:

- إدماج مبادئ الخصوصية، والسرّية، وحماية البيانات في جميع الخدمات المقدَّمة. ولا ينبغي اعتبار الملاجئ الجماعية خيارات آمنة لأفراد مجتمع LGBTQIA+ ما لم يتم استيفاء الحد الأدنى من معايير الحماية والخصوصية.

هيئات التنسيق:

- إصدار توجيهات واضحة تحظر الممارسات التي تؤدي إلى التنميط، أو المراقبة، أو الكشف القسري عن الخصائص الشخصية أثناء تقديم المساعدة الإنسانية.

الخطر 5: الضيق النفسي الحاد وتدهور الصحة النفسية

الجهات الصحية والفاعلة في مجال الحماية:

- توسيع خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي–الاجتماعي من خلال النماذج عن بُعد والحضورية، مع ضمان الشمولية والسرّية لأفراد مجتمع LGBTQIA+ الذين يعانون من مستويات مرتفعة من الضيق النفسي.

الجهات المانحة:

- توفير تمويل طويل الأمد ومرن لضمان استدامة خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي–الاجتماعي بعد مرحلة الاستجابة الطارئة، مع الإقرار بالطبيعة التراكمية والممتدّة للصدمات في هذا السياق.

المنهجية

تم إجراء هذا التحليل باستخدام إطار تحليل الحماية (PAF)، مع اعتماد نهج نوعي وحساس للسياق لتحديد وتحليل وتحديد أولويات مخاطر الحماية الناتجة عن التصعيد الأخير في حلب. استند التحليل إلى مصادر بيانات متعددة لضمان الدقة.

SEEN
GENDER & SEXUAL EQUITY

للتواصل

SEEN FOR EQUITY

www.seenforequity.org
info@seenforequity.org
protection.lead@seenforequity.org